

عليه وسلم تزوج ميمونة وهو محرم حلالا وبني بها حلالا قال
 وكنت الرسول بينهما مع حديث الصحيحين عن ابن عباس انه
 صلى الله عليه وسلم تزوج ميمونة وهو محرم وفي رواية للبخاري
 عنه تزوج ميمونة وهو محرم وبني بها وهو حلال وماتت بسرف
 وشال الثاني حديث ابن داود عن ميمونة تزوجني رسول
 الله صلى الله عليه وسلم ونحن حلالان بسرف رواية مسلم عنها
 انه صلى الله عليه وسلم تزوجها وهو حلال مع خبيرة بن عباس
 المذكور وروى ابو داود عن سعيد بن المسيب قال زوجتني
 عباس في تزوج ميمونة وهو محرم **وروي باللفظ** لسلطنة
 الروي باللفظ عن طريق الخليل في الروي بالمعنى **وكون**
الخبيرة بغيره روي الاصل كذا في النهاج كالمحصول وهو
 من اضافة الاعم الى الاخص كسجد الجماع وهو نادر لا يثبت
 الذهبي اليها ويزاد ان في روي اوجده وكان ا صوب ما قاله
 في شرح النهاج والمعنى ان الخبر الذي لم يذكره الراوي الاصل
 لروايته وهو شيعي مقدم على ما انكره شيعي راويه بان قال
 ما روينه لان الظن الحاصل من الاول اقوى **وكونه في الصحيحين**
 لانه اقوى من الصحيحين في غيرهما وان كان على شرطهما لثبتي

الامة

الامة لهما بالقبول **والقول فالفعل** **فالتقرير** في عدم الخبر
 الناقل لقوله النبي صلى الله عليه وسلم على الناقل لفعله والناقل
 لفعله على الناقل لتقريره لان القول اقوى في الدلالة على
 التشريح من الفعل وهو اقوى من التقرير **والفصيح** على
 غير المنطوق الخلل الى فهم باحتمال ان يكون مرويا بالمعنى
لان قيد الفصاحة فلا يقدم على الفصيح على الاصح وقيل
 يقدم عليه لانه صلى الله عليه وسلم افصح العرب فيبعده
 نطقه بغير الافصح فيكون مرويا بالمعنى فينطوق اليه الخلل
 ورد ما به لا بعد في نطقه بغير الافصح لاسيما اذا خاطب
 به من لا يعرف بغيره وقد كان يخاطب العرب بلغاتهم **والشتمل**
على زياده فيقدم على غيره لما فيه من زيادة العلم بخبر
 التكبير في العيب سبعا مع خبر التكبير فيه اربعا وارجح
 ابو داود واخذ بالثاني الحنفية تقديما للثاني والاولى
 منه للاقتناع **والوارد بلفظ قرشي** لان الوارد بغير لغتهم
 يشتمل ان يكون مرويا بالمعنى فينطوق اليه الخلل **والمدني**
 على الكافي لتاخر عنه والمدني ما ورد بعد الحديث والكي قبلها
والشعر بغير شأن الرسول صلى الله عليه وسلم الناشر

Copyrighted material